

الأخرى وهو حجة. فاجتمع لها تسعة أسهم. ولا يزال
ثمانية عشر. وهو مثل الأثني والخمسة من مسألة الذكورية
سهمان في فوق مسألة الأثنية. وهو أربعة ثمانية
ومن مسألة الأثنية سهم في فوق مسألة الذكورية. وهو
خمس. فاجتمع لها ثلثة عشر. **فصل منه آخر**
ولد حنثي. وولد ابن حنثي وعصبة. فنقول ان كان اثنين
فالمسألة من ستة. لولد النصف. وولد الابن السدس
والباقي للعصبة. وان كانا ذكراين. فالمال للابن. ولا شيء
لبن سواه. واحدا المسالين تدخل في الآخر. فنقرب منه
في الحالين ثلثي عشر. ومنها تصح. وقد بينا ان كل من له
شي من المسالين او من احداهما. يدفع اليه بقدر نصيبه لانه
لم يقرب احد العددين في الآخر. فنقول للولد من مسألة
الأثنية ثلثة. ومن مسألة الذكورية جميع المال. وجميع
المال له تسعة أسهم. وهو ثلثة ارباع المال. وولد الابن
من مسألة الأثنية سهم. ولا شيء من مسألة الذكورية. وكذلك
العم لا شيء من مسألة الذكورية. وله من مسألة الأثنية

سهمان

وهو سهمان
والباقي للعصبة
والابن السدس
والنصف

سهمان. فان كان بذل للعم ابنين. او ابن ابنتين. كان الجواب
لكذلك لانه ان كان ابنين وعصبة. فنقول ان كانا ذكراين
فالمال للولد. وان كانا اثنتين. فلولد النصف. وولد الابن
السدس. والباقي للعصبة. ونصع من اثني عشر. لان سهمها
على اثني تصح. واحدا المسالين تدخل في الآخر. فنقربهما في
الحالين ثلثي اربعة وعشرين. ومنها تصح. ثم نقول للولد في
حالة الذكورية المال كله وهو اثنا عشر. وله من مسألة الأثنية
النصف. وهو ستة. فاجتمع له ثمانية عشر. ولا شيء لولدي
الابن في حالة الذكورية. وله من مسألة الأثنية سهمان. ولولد
سهم. ولا شيء للعم. من مسألة الذكورية. وله من مسألة الأثنية
اربعة أسهم. فقد استوفوا الأربعة والعشرين. ثلاث
اولا. وبعضهن انزل من بعض حنثي وعصبة. فنقول
ان كانوا ذكورا. فالمال للولد خاصة. وان كانوا اثنا. فالمسألة
من ستة. لولد النصف. وولد الابن السدس. والباقي للعصبة.
وسقط ولدا ابنتين لانه فلا استوفوا البنات الثلثان. ولقد
المسالين تدخل في الآخر. فيجزي ضرب احداهما في الحالين ثلثي